

ينظر في إعادة النساء قال انما قبي اقل الحيض يوم وليلة واكثره خمسة عشر يوما اما العادة اعلم ان النساء اللاتي يحضن على نوعين متباعدة ومقابلة اما المتباعدة اذا مرت اول ما رأت ثلاثة ايام او ما دون العشرة فيجعل لكل حيضا فاذ زاد على اكثر الحيض يجعل عشرة من كل شهر حيضا والباقي استحصاء اذا استمر اليوم اما المتقاربة فللعادة على نوعين عادة المكثان وعادة الزمان اما عادة المكثان تحيض في كل مكان وهي تختلف باختلاف المكان اما عادة الزمان هي انما تحيض كل مرة خمسة ايام او سبعة ايام وما استشهدا ما التي تحيض في اول كل شهر فلا زاد على ايامها خمسة فان الجميع يكون حيضا ولا يصح في كل عادة لها حتى يمينا ولاها الدم مرة بعد اخرى وما التي تحيض كل مرة خمسة ايام او ستة ايام او سبعة ايام فزاد على ايامها يوما او اكثر منه فالجميع يكون حيضا ما لم يجاوز العشرة ولا يصح في كل عادة لها حتى تقاوم الدم مرة بعد اخرى الزمان لم يعل على خمسة ايام والذات الحيض الحرة والصغرة والخضرة والكثرة والولادة قال ابن سينا ان كانت الكثرة في اول الايام كان الحيض والوجع في الحكم الذي يتعلق بالحيض انما على ترك الصوم والصلاة وقضاء الصوم دون الصلاة وترك الطلوع بالبيت وغيره من المصحف وغيره كقائه والقران وسورة قارة آية من القران وغيره يقول السجود وغيره في ان الراجح في القارة ولو لم يزلوا في الراجح **باب سبب النفاس** اعلم بان الكلام والنفاس ينتسب على ثلاثة اقسام في بيان حقيقة النفاس وفيما يتعلق به من الزمان وفيما يتعلق به من الاحكام اما الاول وهو النفاس دم ينتسب من الرحم عقيب الولادة فان كان في بطنها ولدان فالنفاس من الولد الاول وعند ابن حنيفة والابن سينا وقال في موضع من النفاس من الولد الثاني وما يتعلق به من الزمان على نوعين لتسوية عادة اما التقدير اكثر النفاس سبعون يوما عندنا وقال مالك وطائفة في سبعين يوما ولا تقدر في اول عندنا في حنفية رضي الله عنهما وسبعة وعشرون ابي يوسف ان اوله احدى عشر يوما ومعه عن محمد بن ابي اسحاق اما العادة ان كانت عادية خمسة ايام او عشرين يوما فزاد الدم مرة على ايامها فالجميع نفاس ما لم يجاوز ما يعين في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد بن ابي رافع بن عبد الوهب بن عبد الله بن نفاس والنفاس في حيض ما يتعلق به من الاحكام فكل حكم يتعلق بالحيض يتعلق بالنفاس الفصل العاشر في النفاس

باب

باب في الاستحصاء

والكلام في غير ذلك وعلى فصلين احدهما ان دم ناقص عن اقل الحيض والثاني الخارج عن الزمان اما الناقص فمجان تربي الدم ليوما او يومين او ما دون ثلاثة ايام على ما ذكرنا الخلاف فيهما اسما الخارج عن الزمان فعلى نوعين خارج عن عادتها في الايام وخارج عن عادتها في الكمية اما الخارج عن عادتها في الايام فمجان تحيض في كل مرة خمسة ايام فزاد الدم على ايامه حتى تجاوزت العشرة فتكون استحصاءا ما الخارج عن عادتها في المكان فعلى نوعين اما ان تقدم الدم على مكان الحيض بعد وجوده اقل الظهور او تاخر فان تاخر يكون حيضا وان تقدم فعلى ثلاثة اوجه اما ان رأت الدم في ايامها يكون حيضا وقبلها ايامها لا يكون حيضا والكل لا يزيد على العشرة فالجميع يكون حيضا بالانقاف فان رأت في ايامها لا يكون حيضا وقبلها ايامها لا يكون حيضا او رأت في ايامها لا يكون حيضا ولو جمع ذلك يكون حيضا فانها لا يجوز في حنفية رضي الله عنهما ان تراه في اول الشهر الا في مثل مرات في الشهر الاول يكون حيضا والباقي في قول ابي يوسف ومحمد بن ابي حنيفة في حيض الامانة محله الحكم بانقال العدة وجميع احكام الاستحصاء احكام الطهارة الا في شيء واحد وهو انما يتصل وقت كل صلاة مكتوبة عندنا وعندنا في وقت كل صلاة مكتوبة وعند بعض الناجين تقتل لوقت كل صلاة هذا انما تقتل ايامها فاما انما ضلت ايامها وهي ثلاثة ايام اما ان ضلت ايامها في العدة وضلت في الزمان او ضلت في جميعها اما اذا ضلت ايامها في العدة بان نسبت عدد ايامها ولم تدركم كان حيضا ولم ينتسب مكانها وعلت انما كانت تحيض في اول كل شهر او في وسطه او في اخره فانها تكون العدة في ثلاثة ايام ثم تقتل بعد ذلك في تمام العشرة لوقت كل صلاة ثم تتوضأ بعد العشرة التي من الشهر لوقت كل صلاة وتقوم شهر رمضان ان وافقت ذلك وعدة ايام من شوال في عشر ايام او في اخره ان علقت ان الحيض كان في العشرة الاول واما اذا ضلت مكانها بان نسبت مكان الحيض ولم تدركم كان حيضا ولم تنس عدد ايامها وعلت انما كانت تحيض خمسة ايام فانها تقتل لوقت كل صلاة وتصل وتقوم شهر رمضان ان وافقت ذلك وعدة ايام من شوال واما ان نسبت عدد ايامها والزمها بالمكان تقتل لوقت كل صلاة الى ان يظهر حالها وتقوم شهر رمضان ان وافقت ذلك